

## إجراءات وطرق عملية الخوصصة

تخضع أي عملية التفويت لمسطرة تتم وفق المراحل التالية:

### مرحلة ما قبل التفويت

خلال هذه المرحلة يتم إجراء عمليات التدقيق والتقييم للشركة المزمع خوصصتها وتحديد مخطط التحويل والثلث الأدنى للتفويت.

تسند مهمة التدقيق ومدققين مستقلين (مكاتب خاصة) بهدف:

- تقديم رأي مستقل عن صحة البيانات المحاسبية بالنسبة للوضع المالي والنتائج والممتلكات؛
- التحقق من استمرارية أنشطة المنشأة؛
- تهيئ مجموعة من المعطيات الحسابية والمالية المعتمدة للقيام بمهام التقييم.

فيما يخص عمليات التقييم، يتم إسنادها إلى عدة أطراف حسب أهمية المنشأة المزمع تفويتها، هكذا يمكن إنجاز مهمة التقييم من طرف مكتب مكلف بالتدقيق بالنسبة لعمليات الخوصصة البسيطة أو من طرف بنك أعمال عالمي بالمشاركة مع بنك مغربي للقيام بدراسة التقييم والتوظيف عندما يتعلق الأمر بالعمليات الكبرى. وتهدف هذه المهمة إلى:

- تحديد القيمة الموضوعية للمنشأة على أساس أعمال التدقيق المحاسبي والمالي ونتائج مختلف طرق التقييم التي تستند عليها هيئة التقييم في تحديد الثمن الأدنى؛
- اقتراح توصيات فيما يخص مخطط التحويل.

### مرحلة التفويت

في هذه المرحلة، تسند مهمة التوظيف عادة إلى بنك استشارة بهدف مساعدة الوزير في إنجاز مختلف مراحل مسلسل البيع.

ويتم تفويت المنشأة العامة عبر إحدى الطرق التالية:

- البيع عن طريق طلب عروض،
- البيع عن طريق البورصة؛
- الجمع بين هاتين الطريقتين.

وتتم إنجاز عملية التفويت من خلال تسليم مرسوم التفويت الموقع من طرف رئيس الحكومة.

هذا ويتطلب تنفيذ هذا المسلسل مدة لا تقل عن 12 شهرا، مع الإشارة إلى أن مخطط التحويل يمكن إنجازها بطرق متعددة يمكن الجمع بينها، وذلك على النحو التالي : اللجوء إلى شريك استراتيجي ذو صيت عالمي - التفويت عبر البورصة - التفويت للمأجورين - إنشاء كتلة من مساهمين مختلفين (شريك استراتيجي، مساهمون مؤسسين، فاعل مهني).

### مرحلة تتبع المنشآت بعد خوصصتها

لا تتحصر عمليات الخوصصة فقط في التفويت من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بل تشمل كذلك تتبع المنشآت المخصصة للتأكد من احترام الالتزامات التعاقدية للمقنتي في مجالات الاستثمار والمحافظة على الشغل وذلك خلال المدة المحددة في عقد التفويت والتي تتراوح على العموم ما بين 5 و 10 سنوات.